

Distr.: General  
5 April 2005  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، التي تلقيتها من الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي التي يحيل بها تقرير عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، للفترة الممتدة من ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ولغاية نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وأرجو منكم التكرم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي عنان

## المرفق

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، أرفق طيه التقرير الأول من التقارير التي تُعد كل ثلاثة أشهر عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. ويغطي التقرير الفترة من تاريخ الشروع بالبعثة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وحتى نهاية شهر شباط/فبراير. وأرجو منكم التكرم بإحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير سولانا

## الضميمة

## تقرير الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

### مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٢ - وقد رحب مجلس الأمن، في قراره ١٥٥١ (٢٠٠٤) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، باعتزام الاتحاد الأوروبي بإنفاذ بعثة للاتحاد الأوروبي إلى البوسنة والهرسك، تتضمن عنصرا عسكريا، بدءا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عقب إعلان منظمة حلف شمال الأطلسي في استنبول في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ عن اعتزامها إنهاء عملية قوة تحقيق الاستقرار في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى البوسنة والهرسك. ونتيجة لذلك، قرر الاتحاد الأوروبي أيضا في تموز/يوليه ٢٠٠٤، أن يشرع بعملية عسكرية خلفا لها، ومجلس، بقراره ١٥٧٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أذن للدول الأعضاء التي تنصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه بإنشاء قوة تحقيق استقرار متعددة الجنسيات لفترة مقرر أولية قدرها ١٢ شهرا لتكون خلفا قانونيا لقوة تحقيق الاستقرار.

٣ - شرع الاتحاد الأوروبي بعملية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي إطار الرقابة السياسية والتوجيه الاستراتيجي للجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن العاملة تحت سلطة مجلس الاتحاد الأوروبي، تضطلع القوة بعمليات في البوسنة والهرسك من أجل توفير الردع وامتثالاً لمسؤوليتها في القيام بالدور المحدد في المرفقين ١ - ألف و ٢ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك وتسهم في إيجاد بيئة آمنة ومضمونة، انسجاما مع الولاية المخولة لها، والمطلوبة لتحقيق المهام الأساسية في خطة مكتب الممثل السامي لتنفيذ السلام وعملية الاستقرار والانتساب.

٤ - وهذه العملية العسكرية الجديدة للاتحاد الأوروبي تعزز النهج الشامل للاتحاد إزاء البوسنة والهرسك، وتدعم التقدم الذي أحرزه البلد نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي بجهوده الذاتية، وذلك بهدف توقيع اتفاق الاستقرار والانتساب كهدف متوسط الأجل.

٥ - تضم القوة حاليا حوالي ٦ ٥٠٠ جندي من ٢٢ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و ١١ بلدا ثالثا<sup>(١)</sup>، موزعين في كافة أرجاء البوسنة والهرسك في ثلاثة أفرقة عمل إقليمية متعددة الجنسيات وفي مقر قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. وقد أسهمت قبرص ومالطة أيضا في النفقات المشتركة للعملية.

### الخلفية السياسية

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير طفت على المشهد السياسي في البوسنة والهرسك المقررات التي اتخذها في ١٦ كانون الأول/ديسمبر اللورد أشداون، بصفته الممثل السامي، والتي عرض فيها ثمانية تدابير لمعالجة استمرار جمهورية سراييسكا بعدم التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتتألف هذه التدابير من جزاءات فردية، تشمل إقالة تسعة مسؤولين من مناصبهم وتجميد الحسابات المصرفية فضلا عن مطالبات بإجراء إصلاحات تنظيمية محددة في مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون التابعة في البوسنة والهرسك. وقد اتخذت تدابير وطنية بشكل متزامن من جانب أعضاء آخرين في المجتمع الدولي.

٧ - وأعقبت اتخاذ هذه التدابير، من بين أمور أخرى، استقالة رئيس وزراء جمهورية سراييسكا، دراغان ميكيريفتش، ووزير خارجية البوسنة والهرسك، ملادين إيفانيتش. وقبلت الجمعية الوطنية لجمهورية سراييسكا استقالة ميكيريفتش، وفي ٨ كانون الثاني/يناير سمى رئيس جمهورية سراييسكا، دراغان كافيتش، بيو بوكيلوفيتش كرئيس وزراء مكلف.

٨ - في ١٥ شباط/فبراير، ثبتت الجمعية الوطنية لجمهورية سراييسكا رئيس الوزراء وحكومته. وينبغي أن تُعبد هذه النتيجة سبيل الحل على مستوى الدولة، رغم أن الحالة على مستوى الدولة بتاريخ كتابة هذا التقرير كانت ما تزال غير محلولة بشكل نهائي.

٩ - في ١٥ كانون الثاني/يناير نقلت سلطات جمهورية سراييسكا المتهم سافو تودوفيتش إلى لاهاي. وهي المرة الأولى التي تقوم فيها سلطات جمهورية سراييسكا بنقل متهم إلى المحكمة منذ تسعة سنوات. وهذا يشكل خطوة مهمة إلى الأمام، وقد أتت نتيجة لضغوط مستمرة من جانب المجتمع الدولي. وردا على فض الاختام عن وثائق الاتهام في المحكمة في ٢٤ شباط/فبراير، وافق قائد سابق في جيش البوسنة والهرسك، اللواء رسيم دليتش وقائدان سابقان في جيش جمهورية سراييسكا، اللواءان ميلان غفيرو وراديفوي ميليتيتش، على تسليم

(أ) البلدان المساهمة في بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية هي: إسبانيا، استونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، لاتفيا، لكسمبورغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان، الأرجنتين، ألبانيا، بلغاريا، تركيا، رومانيا، سويسرا، شيلي، كندا، المغرب، النرويج، نيوزيلندا.

أنفسهم إلى المحكمة في لاهاي. لكن التعاون مع المحكمة ما يزال يشكل الصعوبة الأساسية التي تمنع تقدم البوسنة والهرسك باتجاه عملية الاتحاد الأوروبي للاستقرار والانتساب.

١٠ - أنشأ رئيس وزراء البوسنة والهرسك، عدنان ترزيتش، فريق رصد التعاون مع المحكمة. وسيسعى فريق الرصد، الذي أنشئ استناداً إلى توصية المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام، إلى تقوية التعاون بين جميع الوكالات والمؤسسات المسؤولة عن ضمان التعاون الكامل مع لاهاي في البوسنة والهرسك. إلا أنه ليس من متدى للتشارك في المعلومات التنفيذية أو الاستخباراتية. ويعقد الفريق اجتماعات أسبوعية في سراييفو. وقد عُقد الاجتماع الأول في ١١ شباط/فبراير، وترأسه رئيس الوزراء والممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، اللورد أشداون. وكان في عداد المشتركين الآخرين رسميون من سلطات الدولة والهيئات الاعتبارية في البوسنة والهرسك الذين تقع عليهم مسؤولية خاصة تجاه المحكمة، فضلاً عن ممثلين لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي. وتظل القوة ملتزمة بمساعدة سلطات البوسنة والهرسك والمحكمة على إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين بارتكابهم جرائم حرب. وستواصل القوة دعمها لفريق الرصد كجزء من تنسيقها مع سلطات البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي.

١١ - حققت سلطات البوسنة والهرسك تقدماً كبيراً خلال عام ٢٠٠٤ باتجاه تحقيق الشروط التشريعية لدراسة الجدوى للجماعة الأوروبية. وعلى الرغم من أن معظم الخطوات التشريعية كانت قد أُنجزت بنهاية عام ٢٠٠٤، فإن الجماعة الأوروبية لم تكن مهيأة بعد لإعلان حصول "تقدم ذي شأن" في المجالات الـ ١٦ ذات الأولوية المدرجة في دراسة الجدوى. وسينصب التركيز الأساسي للأشهر القادمة على تنفيذ التشريعات المعتمدة، المشتركة بموجب دراسة الجدوى؛ وعلى اعتماد ترتيبات لإعادة تنظيم هيكلية الشرطة - والتي هي إحدى شروط دراسة الجدوى - بشكل ينسجم مع المبادئ الأساسية الثلاثة التي أعدتها اللجنة الأوروبية؛ وعلى ضمان التعاون الكامل للبوسنة والهرسك، وبالأخص لكيان جمهورية سراييفو، مع المحكمة.

### أنشطة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي

١٢ - إن الشروع بقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي عزز التزامات الاتحاد الأوروبي الكبيرة الراهنة في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من قصر المدة التي عملت فيها حتى الآن، فإن أوجه التفاعل بين القوة والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للاتحاد الأوروبي على الأرض بدأت فعلاً. فالقوة تُسهم في الالتزامات السياسية للاتحاد، وفي برامجه لتقديم المساعدة وبعثاته الجارية المتعلقة بالشرطة والرصد. وقد أدى التشديد القوي على الانتقال السلس والمحكم بين

قوة تحقيق الاستقرار وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، مع اعتماد نهج صلب ونشط لبدء ولايتها، إلى تثبيت مكانة قوة حفظ السلام كقوة موثوقة.

١٣ - ومن العناصر التكوينية الأساسية التي تدخل في خصائص البعثة عنصرا الردع وإعادة الطمأنينة، اللذان يمكن تحقيقهما عن طريق إظهار الحضور العلني والبارز، والشدة، وفوق كل ذلك، السلطة والتجرد. ومفهوم العملية موجه نحو الاستخبارات، أي تحقيق المهام العسكرية بالمحافظة على وعي قوي للأوضاع.

١٤ - ومن الأدلة المهمة الأولى على دعم القوة للسلطات المحلية هو قيام القوة بعملية تفتيش لجميع المنشآت العسكرية القائمة تحت سطح الأرض. وإغلاق وختم المنشآت غير اللازمة للاستخدام الرسمي المدني أو العسكري. وقد تم الاضطلاع بذلك في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، بالتشاور مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وعلى وجه الخصوص، جرى تفتيش منشأة هان بيساك العسكرية على بُعد ٤٠ كلم شمال شرق سراييفو، في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويُشتبه بأن الأشخاص المتهمين بارتكابهم جرائم حرب كانوا يستخدمون هذه المنطقة للتهرب من إلقاء القبض عليهم. هذه العملية الحازمة والملفتة للانتباه أكدت على الفور الوجود البارز للقوة وسلطتها وتولد عنها أثر مبرر إيجابي على الصعيدين الوطني والدولي.

١٥ - ويتمثل أحد الجوانب الأخرى لأنشطة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في المساعدة على دعم مكافحة الجريمة المنظمة؛ وهذا يُسهم في إيجاد بيئة آمنة ومضمونة ويؤدي أهداف الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ووكالات إنفاذ القانون المحلية، ووكالات الاتحاد الأوروبي، وبالأخص منها بعثة الشرطة ومكتب الجمارك للمساعدة المالية، ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا الجانب من بعثة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. وقدرة وحدة الشرطة المتكاملة التابعة للقوة نشطة أيضا في المساهمة بمكافحة الجريمة المنظمة، بالتعاون مع الوكالات المحلية لإنفاذ القانون، لا سيما الوكالة الحكومية للحدود. والقوة تقيم علاقات وثيقة مع بعثة الشرطة دعما منها لهذه الأنشطة ولغيرها عموما؛ وهذه العلاقات تشمل وجود ضباط اتصال من بعثة الشرطة ملحقين بالقوة على مختلف المستويات القيادية.

١٦ - وما تزال أنشطة جمع الأسلحة تؤدي إلى جمع أعداد كبيرة من الأسلحة والذخائر: من ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ثم جمع أو تسليم ما يزيد على ١ ٣٠٠ قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة، وما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ طلقة من الذخائر، وما يزيد على ٢ ٠٠٠ قنبلة يدوية ولغم، وما يزيد على ٤٠٠ كلف من المتفجرات.

١٧ - تواصل قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي رصد أنشطة القوات المسلحة لكيان البوسنة والهرسك كما أنها تقدم المساعدة لمبادرات التدريب المشترك الهادفة إلى تحسين قابلية تبادل العمل داخليا. ووزارة الدفاع في البوسنة والهرسك لم توافق بعد على أنشطة التدريب المشتركة المقترحة لعام ٢٠٠٥. وعمليات تفتيش المواقع العسكرية ومرافق الصناعات الدفاعية تجري يوميا. وهناك ١٣٠ موقعا عسكريا يتطلب تفتيشا دوريا كل ٩٠ يوما، و ١٩ مرفقا للصناعات الدفاعية مما يجري تفتيشه دوريا كل ١٨٠ يوما. ويُتوقع أن يحصل خفض في عدد المواقع العسكرية هذه السنة. وتتصل مراقبة التنقل وتصدير واستيراد السلاح بمسألة الامتثال؛ وتتلقى القوة وتعالج حوالي ٢٠٠ طلب يتعلق بالتنقل كل شهر.

١٨ - ويتواصل العمل أيضا من أجل إنشاء قسم تنسيق إزالة الألغام للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك في وزارة الدفاع التابعة لها. وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي تقوم بتوفير الدعم لأنشطة البوسنة والهرسك في مجال إزالة الألغام في جنوب وشرق البلد؛ وقد تم نشر ما مجموعه ٨ أفرقة إشراف. ولكن، وبسبب ظروف الشتاء القاسية في البلقان كانت عمليات إزالة الألغام الفعلية ضئيلة جدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٩ - أقامت قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي علاقات عمل فعالة وثيقة مع ما تبقى لحلف شمال الأطلسي من وجود في سراييفو. وقد ساعد التحديد الواضح للمسؤوليات والمهام بين المقرين كثيرا على التفهم والتعاون المتبادل، لا سيما بالنسبة للأنشطة المتصلة بإصلاح وإعادة هيكلة البنية التحتية للدفاع في البوسنة والهرسك.

### نظرة مستقبلية

٢٠ - تمت عملية الانتقال بشكل جيد وهناك تفهم على نطاق واسع لبعثة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. وعلى العموم، خبرت القوة ردة فعل إيجابية من الأحزاب السياسية الرئيسية، والسلطات المحلية والسكان عموما. والتنسيق والتعاون مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات الفاعلة التابعة للاتحاد الأوروبي، وبقية المجتمع الدولي متطوران جدا. والعملية المذكورة سابقا والمتعلقة بالمرافق الكائنة تحت سطح الأرض، والمتصلة بالتدابير التي اتخذها الممثل السامي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، هي أحد الأمثلة عن هذا الاستخدام المتزامن للوسائل العسكرية والسياسية لتحقيق نتائج متسقة. ولكن يُحتمل أن تبقى مواقف العرقلة والجريمة المنظمة تتطلب اتخاذ إجراءات قوية ومتضافرة من جانب الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي والسلطات المحلية.

٢١ - وتعزز القوة مواصلة نط أنشطتها الراهن والنهج الذي تعتمد لبعثتها على النحو الموصوف، فتضطلع بعمليات بموجب ولايتها، مع المحافظة على مظهر بارز وقوي. وستواصل القوة تقديم المساعدة للسلطات المحلية لتحسين قدراتها وكفاءتها المحلية، والتي تشمل مكافحة الجريمة المنظمة في إطار العمليات التي ستضطلع بها في الأشهر القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تمرين عناصر من الاحتياطيين المخصصين للبعثة في البوسنة والهرسك في المستقبل القريب.

---